وعلى المستوى الفلسطيني، أُجريت انتخابات الكنيست الثاني عشر في اطار استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. واذا كانت الانتفاضة تركت آثاراً سلبية خطيرة في الكيان الاسرائيلي، فإنها تركت آثاراً ايجابية هامّة على المستوى الفلسطيني. فالانتفاضة، نظراً الى اتساع نطاقها الجغرافي (شملت كل الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧)، واتساع نطاق المشاركة الاجتماعية فيها (شملت مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية والفكرية، وإن كان محورها جيل الشباب وصغار السن)، وطبيعة قيادتها وأنماط اللجان والتنظيمات التي أفرزتها، وأشكال العنف واللاعنف التي تخللتها، وتطور قدراتها وآلياتها على الاستمرار[٥]، كانت عاملاً هاماً في بلورة الكيانية والهوية الفلسطينية، وإعادة المشكلة الفلسطينية إلى جدول أعمال الاهتمام العربي، والدولي، من جديد، بعد أن كانت تراجعت إلى مرتبة دنيا في سلّم أولويات واهتمامات الأطراف العربية، والدولية. فالرسالة التي توجهها الانتفاضة هي أن هناك شعباً فلسطينياً يبتغي تقرير مصيره، ويرفض الاحتلال الاسرائيلي بمختلف أساليبه وممارساته، ويعارض سياسات الضمّ والتهويد التي تمارسها اسرائيل، ولا يقبل خطط ومشروعات التسوية المطروحة، وبخاصة من الجانبين، الاسرائيلي والأميركي.

ولقد ابرزت الانتفاضة الاجماع الفلسطيني العام حول القضية، متجسّداً في وحدة الفلسطينيين في كل مكان؛ وسمحت بإيجاد المناخ الملائم لخلق الاتفاق بين مختلف الفصائل والتنظيمات الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد تجلّى ذلك في التحرك السياسي النشط الذي مارسته المنظمة عقب اندلاع الانتفاضة، وذلك حتى يكون العمل السياسي، من أجل التسوية العادلة للقضية الفلسطينية، متمشياً مع العمل الشعبي في الأرض المحتلة. ولقد انتهى هذا التحرك بالقرارات التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الطارئة التي عقدت في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وبخاصة تلك المتعلقة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، استناداً إلى الشرعية الدولية، متمثلة في قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٧؛ وتأكيد ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وبمشاركة جميع الأطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ اضافة الى طرح تصوّر للعلاقة المستقبلية بين الاردن وفلسطين على أساس كونفدرالي طبقاً لاختيار وإرادة الشعبين. وبذلك أسقطت المنظمة الكثير من العقبات والحجج التي كانت تتذرع بها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية لعدم قبول التعامل مع المنظمة، والاعتراف بها، والتفاوض معها.

وعلى المستوى العربي، جاءت هذه الانتخابات بعد حوالى عام من عودة العلاقات الرسمية بين مصر وأغلب الدول العربية (عقب «قمة عمان»، في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧)، وما صاحب ذلك من اتجاه عام إلى رأب الصدع في الصف العربي، وتهدئة، بل محاولة حل، الصراعات والتوترات بين بعض الدول العربية[٦]. كما أن الانتفاضة الفلسطينية ألقت بظلالها على النظم العربية عامة، بحيث عملت على تحريك بعض فاعليتها، ودفعت القضية الفلسطينية ضمن أولوياتها من جديد، بعد أن كانت تدنّت على سلّم الأولويات العربية، نتيجة لبروز تحديات أخرى نظر اليها بعض الدول العربية على انها اكثر خطورة، وبخاصة التحدي الذي مثلته الحرب العراقية ـ الايرانية التي استمرت ثماني سنوات؛ ناهيك عن انشغال كل نظام عربي بهمومه الداخلية.

وعلى الرغم من أن الانتفاضة قد اعادت المشكلة الفلسطينية الى بؤرة الاهتمام العربي،